برهوم جرايسي

إعادة الانتخابات البرلمانية تكشف أزمات إسرائيلية مستقبلية

لأول مرّة منذ تشكيل البرلمان الإسرائيلي في العام ١٩٤٩ (الانتخابات الأولى)، يقرر الكنيست حل نفسه، بعد ٥٠ يوما من الانتخابات (نيسان ٢٠١٩)، على خلفية فشل المُكلّف، بنيامين نتنياهو، في تشكيل حكومته. وحتى لو تم تكليف منتخب آخر بتشكيل الحكومة لفشل، هو أيضا، بسبب تركيبة الكنيست التي أفرزتها انتخابات نيسان ٢٠١٩.

ويبدو للعيان أن مركز الأزمة التي وقعت تمحور حول الخلاف الشديد بشأن قانون تجنيد شبان الحريديم. ولكنه بالإمكان القول، إن ما جرى، هو مؤشر للأزمة التي ستغرق بها إسرائيل كلما تقدمت بها السنين: الصدام الحتمي بين العلمانيين، وحتى المؤسسة الحاكمة، وبين المتدينين، وبالذات التيار الديني المتزمت «الحريديم»، ومعه التشدد الديني المتزايد في أوساط التيار الديني الصهيوني.

كما أن الفشل في تشكيل الحكومة يكشف من جهة ثانية، المنافسة المتصاعدة داخل معسكر اليمين الاستيطاني، إذ إن حزب الليكود نجح حتى انتخابات نيسان ٢٠١٩، في تقزيم، إن صح التعبير، الأحزاب التي تنطلق قاعدتها الأساسية من مستوطنات الضفة، وبضمنها مستوطنات التيار الديني الصهيوني.

وستعكس هذه المنافسة خلافات، حتى في ما يبدو أن ما حوله إجماع داخل اليمين الاستيطاني، مثل مشروع ضم الضفة أو أجزاء منها (المستوطنات) إلى ما تسمى «السيادة الإسرائيلية».

فقد كان في واجهة الخلاف، الذي أدى إلى حل الكنيست والتوجه لانتخابات معادة، هو إصرار زعيم حزب «يسرائيل بيتينو»، أفيغدور ليبرمان، على تمرير قانون تجنيد الحريديم، بذات الصيغة التي أقرها الكنيست بالقراءة الأولى، في تشرين

* صحافي وباحث في «مدار».

كانت إحدى أكبر المفاجآت التي حصلت في انتخابات نيسان ٢٠١٩، النتيجة المجتمعة لقائمتي «الحريديم»، بحصولهما على ١٦ مقعدا مناصفة بين «شاس» و«يهدوت هتوراة»، والمفاجأة الأساس كانت في حزب «شاس»، الذي توقعت له استطلاعات الرأي أن يهبط من ٧ مقاعد في انتخابات ٢٠١٥، إلى ٤ مقاعد، وهناك استطلاعات توقعت عدم عبور الحزب نسبة الحسم.

الثاني ٢٠١٨. وهي الصيغة التي بلورها الجيش.

في حين ضغط الحريديم لكي يتم إدخال بند إلى القانون يفرغه من مضمونه، مفاده أن الحكومة هي صاحبة الصلاحية لتقرر في كل عام عدد الشبان «الحريديم» الذين سيخدمون في الجيش، أو في ما تسمى «الخدمة المدنية» البديلة، وقبِل بذلك بنيامين نتنياهو وباقي الشركاء لحكومته، واعترض ليبرمان على ذلك، فلم يعد لدى نتنياهو أغلبية ليشكل حكومة إذ إنه من دون حزب ليبرمان لا يمكن تشكيل حكومة.

وقد اختار ليبرمان أن يركب في هذه المرّة بقوة على مركب العلمانية ومناهضة ضغوط الحريديم. وهو أمر لوّح به ليبرمان منذ ظهوره في الكنيست لأول مرّة في العام ١٩٩٩، إلا أنه في كل مرّة كان ينضم فيها إلى الحكومة، كان يخون شعارات علمانيته، ما أبعد عنه، تباعا، جمهور المهاجرين «الجدد» من دول الاتحاد السوفييتي، وأقصد المهاجرين في العقود الثلاثة الأخيرة، وهو الجمهور الأكثر علمانية، والمعني بكسر الكثير من القيود الدينية في الحياة العامة.

وعندما حصل ليبرمان في انتخابات نيسان ٢٠١٩، على ٥ مقاعد، وهي أدنى نتيجة لحزبه منذ انتخابات ٢٠٠٦، قرأ الخارطة بشكل صحيح، وعنوانها: أنه في أي انتخابات مقبلة سيدخل في دائرة الخطر. لذلك رأى أن هذه فرصته، فهو بيضة القبّان في عملية تشكيل الحكومة، التي سيكون نصفها من المتدينين. على هذه الخلفية، دخل في مناورة العلمانية، وكان خطابه موجها أساسا لجمهور يميني متشدد، مناهض للحريديم، وهو جمهور جدي وذو حضور على الخارطة السياسية. وكان قد ارتكز عليه الوزير الأسبق رفائيل ايتان، في انتخابات ١٩٩٢. ثم ارتكز عليه حزب شينوي بزعامة يوسيف لبيد في انتخابات ١٩٩٩ و٢٠٠٣.

الصدام الديني العلماني

كان من أبرز نتائج انتخابات نيسان ٢٠١٩، أنها أوصلت إلى الكنيست ٣٧ نائبا من المتدينين، مقابل ٢٢ نائبا في انتخابات ٢٠١٥. ولو قامت حكومة نتنياهو مرتكزة على ٦٥ نائبا، لكان ٣٢ نائبا منهم من المتدينين، من التيارين، «الحريديم» و«الديني الصهيوني»، بمعنى نصف النواب.

فقد رأينا في نتائج نيسان ٢٠١٩، أنه دخل إلى الكنيست ١٧ نائبا من الحريديم، ١٦ منهم مناصفة بين حزب «شاس» لليهود الحريديم الشرقيين (السفراديم)، وتحالف «يهدوت هتوراة» الأكثر تشددا دينيا، لليهود الغربيين الحريديم (الأشكناز)؛ فيما كانت نائبة من الحريديم، في كتلة «أزرق أبيض» المنافسة لليكود. ولكنها ذات توجهات أقل تشددا دينيا، من كتلتي الحريديم. وهي المرأة الأولى من الحريديم التي تدخل إلى الكنيست.

يضاف إلى هؤلاء ٢٠ نائبا من التيار الديني الصهيوني، في الكتل المختلفة، من بينهم ١٦ نائبا ضمن الكتل التي كان من المفترض أن تشكل حكومة نتنياهو. وهذا عدا نواب محافظين دينيا، ولكنهم خارج التيارات الدينية، كان من المفترض أن تتكشف خلفياتهم في سياق العمل البرلماني، كما علمت التجربة.

وهذه ليست مجرد إحصائيات في نظر الإسرائيليين، والمؤسسة الحاكمة، فإن قفز عدد المتدينين من ٢٢ نائبا في انتخابات ٢٠١٥، إلى ٣٧ نائبا، فهذا يعني ارتفاعا بنسبة ٦٨٪، دفعة واحدة. ولا يبدو أن هذه النتيجة ستختلف كثيرا في الانتخابات المعادة في أيلول ٢٠١٩، حيث أن الأحزاب التي دخلت إلى الكنيست في الانتخابات الأخيرة أعلنت أنها لن تغير تركيبة قوائمها للانتخابات المعادة. وهناك احتمال لارتفاع عدد نواب التيار الديني الصهيوني، في حال نجحت تحالفات بين القوائم التي لم تجتز نسبة الحسم.

والمقلق لأوساط كثيرة في المؤسسة الحاكمة، وفي الحركة الصهيونية، أن نتائج نيسان ٢٠١٩، هي المؤشر المستقبلي، وهي دلالة على أن أعداد المتدينين سترتفع باستمرار، على ضوء ارتفاع نسبتهم بين الجمهور، بسبب نسب تكاثرهم. إذ حسب الاحصائيات الرسمية، فإن نسبة تكاثر «الحريديم» سنويا ٣,٨٪، ولدى التيار الديني الصهيوني ٢,٨٪، مقابل ١,٤٪ لدى الجمهور العلماني، و٢,٦٪ بين فلسطينيي الداخل. ما يعني أنه إذا استمر

لكن قضية التدين لا تتوقف عند «الحريديم»، الذين هناك احتمال لتراجع طفيف (تقني) في تمثيلهم في انتخابات أيلول ٢٠١٩، بل تتفاقم أمام تزايد التشدد الديني في التيار الديني الصهيوني، وهو التيار الديني الأوسع انتشارا بين يهود العالم.

حكم اليمين الاستيطاني، كما تشير التوقعات، فستكون كل واحدة من حكوماته، في المستقبل القريب، مرتكزة على أغلبية من المتدينين، كما بدا في التركيبة التي كانت مفترضة في ما لو شكل نتنياهو حكومته بعد انتخابات نيسان ٢٠١٩، بمعنى ٣٢ نائبا متدنيا من أصل ٦٥ نائبا في الائتلاف الذي كان متوقعًا.

ومن دلالات ذلك، أن إحدى أكبر المفاجآت التي حصلت في انتخابات نيسان ٢٠١٩، كانت النتيجة المجتمعة لقائمتي «الحريديم»، بحصولهما على ١٦ مقعدا مناصفة بين «شاس» و«يهدوت هتوراة»، والمفاجأة الأساس كانت في حزب «شاس»، الذي توقعت له استطلاعات الرأي أن يهبط من ٧ مقاعد في انتخابات ٢٠١٥، إلى ٤ مقاعد، وهناك استطلاعات توقعت عدم عبور الحزب نسبة الحسم.

وهذه ليست المرّة الأولى التي يفاجئ فيها «شاس» استطلاعات الرأي. ولهذا سلسلة من الأسباب والعوامل، ولكن أهمها أن معاهد الاستطلاعات لا تلتفت بما فيه الكفاية لأعداد الحريديم، وأن نسبة التصويت بينهم أعلى من نسبة التصويت العامة.

ويشكل «الحريديم» حسب تقديرات ليست رسمية، أكثر من ١٣,٥٪ من إجمالي السكان، بينما تقول أبحاث شبه رسمية، إن نسبتهم تقل عن ١٢٪. وحسب التقديرات، فإن ١٣,٥٪ تعني أنهم يشكلون حاليا ما يقارب ١٦٪ من اليهود. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الحريديم من بين ذوي حق الاقتراع أقل بكثير من نسبتهم من السكان(في حدود ٩ إلى ١٠٪)، لكون ٤٨٪ من هذا الجمهور دون سن ١٨ عاما، بفعل معدلات الولادة العالية لديهم (٧ ولادات لكل امرأة من هذا الجمهور). ومن المعروف أن الحريديم يعملون بجهد كبير جدًا، ولا سيما في يوم الانتخابات نفسه، على رفع نسبة التصويت لدى جمهورهم، كما هو حاصل بين المستوطنين. ففي حين كانت نسبة التصويت العامة في انتخابات ٩ نيسان ٦٨,٤٥٪، تراوحت نسبة التصويت بين الحريديم بين ٨٣٪– ٨٤٪، وهي أقل من نسبة التصويت في انتخابات ٢٠١٥، حيث تراوحت ما بين ٨٨٪ و ٩٠٪. هذه هي النسبة التي بالإمكان قراءتها في المستوطنات الحريدية في الضفة الغربية حيث جميع المستوطنين فيها من الحريديم؛ وهي تشكل عيّنة واضحة لنمط ونسب التصويت لدى جمهور الحريديم في كافة أماكن تواجده.

ولكن قضية التدين لا تتوقف عند «الحريديم»، الذين هناك احتمال لتراجع طفيف (تقني) في تمثيلهم في انتخابات أيلول ٢٠١٩، بل تتفاقم أمام تزايد التشدد الديني في التيار الديني

ليبرمان: يميني وعلماني.

تكشف ما هو أخطر من هذا، من ناحية العلمانيين، بعد حل الكنيست؛ بتصريحات أطلقها الرجل الثاني في تحالف «اتحاد أحزاب اليمين»، النائب المستوطن العنصري المتطرف بتسلئيل سموتريتش، وقال فيها إنه يريد حقيبة القضاء، ليعيد القضاء الإسرائيلي إلى ما كان عليه في أيام «داود الملك وسليمان الملك» حسب تعبيره.

الصهيوني، وهو التيار الديني الأوسع انتشارا بين يهود العالم، ولكنه يتضمن خارج إسرائيل تيارات إصلاحية تشكل الغالبية، وهؤلاء يتأقلمون مع الحياة العصرية في أوطانهم. وكان مثل هذا التيار الإصلاحي موجودا في إسرائيل، ولكنه تلاشى مع السنين، فقد كان موجودا داخل الحزب التاريخي الأكبر للتيار الديني الصهيوني «المفدال». ولا توجد الآن حركة ذات وزن، تجمع المتدينين الإصلاحيين الإسرائيليين.

سمعنا ليبرمان خلال المفاوضات لتشكيل حكومة نتنياهو، بعد انتخابات نيسان ٢٠١٩، يكرر مرارا «لن أكون شريكا في حكومة شريعة». وكان خلافه في الواجهة مع الحريديم، حول قانون التجنيد. ولكن سرعان ما جاء دليل جديد من التيار الديني الصهيوني، المتشدد، المتمثل في تحالف «اتحاد أحزاب اليمين»، الذي حصل على ٥ مقاعد، إذ تبين أنه طرح خلال المفاوضات لتشكيل الحكومة طلب توسيع الفصل بين النساء والرجال في الجيش. وأن يكون مسموحا عدم تجنيد شابات في الوحدات العسكرية التي يغلب عليها التيار الديني الصهيوني، أو وحدات خاصة بهم وحدهم. كما طالبت الكتلة بأن يكون متاحا إقصاء النساء عن برامج معينة في الجيش، بهدف الفصل بين النساء والرجال. وهي من القضايا التي تفجرت مرارا في السنوات الأخيرة.

ولكن ما هو أخطر من هذا، من ناحية العلمانيين، تكشف بعد حل الكنيست؛ بتصريحات أطلقها الرجل الثاني في تحالف «اتحاد أحزاب اليمين»، النائب المستوطن العنصري المتطرف بتسلئيل سموتريتش، وقال فيها إنه يريد حقيبة القضاء، ليعيد القضاء الإسرائيلي إلى ما كان عليه في أيام «داود الملك وسليمان الملك» حسب تعبيره.

وجاءت تصريحات سموتريتش، في كلمة القاها مع ذكرى احتلال القدس في حزيران ١٩٦٧، في المعهد الديني المتطرف «مركاز هراف» أبرز معهد ديني للتيار الديني الصهيوني، وكان قد أسسه قبل عشرات السنين، الحاخام العنصري كوك. قال سموتريتش في كلمته، إنه إذا ما تولى حقيبة القضاء في الحكومة، فإن «دولة الشعب اليهودي ستعود، لتدار كما أديرت في أيام داود الملك وسليمان الملك». وأضاف، «إن رغبتي على المدى البعيد هي أن تدار دولة إسرائيل بحسب التوراة، هذا ما يجب أن يكون، هذه دولة يهودية. دولة الشعب اليهودي ستعود لتدار كما أديرت في أيام داود الملك وسليمان الملك، بحسب شرائع التوراة». واستدرك قائلا «طبعا بما يلائم العام ٢٠١٩». وقال، «لن نرجم أناسا يخرقون قدسية السبت، بل هذا سيكون بما يتلاءم مع حياتنا الآن». وقال إنه يريد ادخال نصوص من الشريعة اليهودية إلى جهاز القضاء الإسرائيلي، و «إن قوانين التوراة أفضل بكثير من الدولة التي أنشأها أهارون باراك». ويقصد رئيس المحكمة العليا الأسبق.

وطالب سموتريتش بمكانة خاصة لحاخامات المحاكم الدينية، ومنح هذه المحاكم صلاحيات أوسع، بقصد أيضا الحكم في قضايا مدنية، وقال، «للقضاء العبري يجب أن يكون احترام، وسيكون له مكانة محترمة في قضائنا».

ولاقت تصريحات سموتريتش اعتراضات صاخبة من عدد من أعضاء الكنيست من المعارضة مثل النائبتين شيلي يحيموفيتش، من حزب «العمل»- وكارين الهرار من حزب «يوجد مستقبل» في كتلة «أزرق أبيض». واستذكرتا عقوبات الرجم والقتل، وأن ملكية العقارات والأموال فقط بيد الرجال، وسهولة طلاق المرأة، وغيرها.

ولكن اللافت كان رد النائب عوديد فورير، الشخص الثاني في قائمة حزب «يسرائيل بيتينو»، بزعامة ليبرمان، إذ قال، إن الأمر بات مكشوفا، وقد خرج العفريت من القمقم، وقال، «الآن بات واضحا للجميع، أي حكومة أراد تشكيلها نتنياهو هنا، وإلى أي مدى خنع في المفاوضات لطلبات أحزاب الحريديم والمتدينين».

وكان السجال الأشد بين بنيامين نتنياهو وسموتريتش. فبعد ساعات من نشر تصريحات سموتريتش، أعلن بنيامين نتنياهو، أن إسرائيل لن تكون دولة شريعة. وفي اليوم التالي، نشرت صحيفة «يديعوت أحرنوت» تصريحات على لسان «مقربين» من نتنياهو، جاء فيها، إن على سموتريتش «أن ينسى حقيبة القضاء»، ورأت المصادر أن تصريحات سموتريتش ستعرقل حملة

نتنياهو وليبرمان: خاتمة كسر العظم.

حزب «الليكود» الخاصة في أوساط المهاجرين «الجدد»، من دول الاتحاد السوفييتي السابق؛ بمعنى الذين هاجروا في العقود الثلاثة الأخيرة. ويشكلون قاعدة مركزية في جمهور ناخبين حزب «يسرائيل بيتينو»، وزعيمه ليبرمان.

وحسب مصادر الليكود، فإن حزبهم يعتزم توجيه ضربة قاصمة لليبرمان وحزبه، بعد أن «أفشل» قيام حكومة بعد انتخابات ٢٠١٩.

ولكن كل هذا مجرد نماذج لصدام متشعب، سيستفحل في السنوات المقبلة، بين المتدينين والعلمانيين. ومحاور هذا الصدام قائمة منذ سنوات طويلة، ونأتي عليها:

مجال الحياة العصرية والقوانين الدينية

التخوف الأكبر في إسرائيل من تعاظم نسبة المتدينين بين الجمهور، وبشكل خاص بين اليهود الإسرائيليين، هو من احتمال تضييق مجالات الحياة العصرية على العلمانيين، الذين يشكلون الركيزة الأساس، للاقتصاد وعصرنة المجتمع. وحتى الآن نجحت إسرائيل في تخصيص مستوطنات وبلدات وأحياء مغلقة للحريديم، كي لا يؤثر نمط حياتهم على الحياة العامة.

وانشغلت الكثير من الأبحاث في السنوات الأخيرة– ومنها بحث مهم صدر في العام ٢٠١٠ عن جامعة حيفا، ومترجم في مركز الأبحاث «مدار»، رام الله– في مسألة تعاظم نسبة الحريديم، ما يؤدي إلى تعاظم هجرة اليهود العلمانيين، إلى ما أسماها ذلك البحث «دولة تل أبيب»، بمعنى منطقة تل أبيب الكبرى، التي تشهد حالة اختناق سكاني، وهو الأشد في إسرائيل. وحذر البحث ذاته من أن تلك المنطقة ستكون المحطة الأخيرة للأجيال الشابة قبل هجرتهم إلى العالم المفتوح في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

وسيجعل ارتفاع نسبة المتدينين من حريديم وتيار ديني صهيوني من شبه المستحيل إجراء تعديلات على قوانين السبت الصارمة، التي تمنع الحياة التجارية المفتوحة، وحركة المواصلات، إلا باستثناءات. كما سيكون من الصعب جدا تخفيف القيود في المؤسسة الدينية الرسمية العليا، على تعريف من هو يهودي. إذ هناك ما يزيد عن ٢٤٠ ألف شخص في إسرائيل ترفض المؤسسة الدينية الاعتراف بيهوديتهم. وكانت أحد مطالب ليبرمان خلال مفاوضات تشكيل الحكومة التي فشلت، هو منع المؤسسة الدينية اليهودية من فرض إجراء فحوصات «دي أن إيه»، لمن تشكك بيهوديتهم، قبل المصادقة على إبرام عقود زواج.

كذلك تدور منذ سنوات معركة لتخفيف احتكار المؤسسة الدينية الرسمية، لإصدار شهادات الحلال، ذات الأنظمة الصارمة، التي تساهم في رفع أسعار المواد الغذائية بما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪، وفق سلسلة من الأبحاث والتقارير. فالاحتكار وصل إلى حد عدم الاعتراف بشهادات الحلال الصادرة عن مؤسسات يهودية في دول العالم، على منتوجات في أوطانهم يتم تصديرها إلى إسرائيل. ولذا يتم تسفير رجال دين يهود إسرائيليين إلى تلك الدول، لفحص الحلال اليهودي.

وفي موازاة ذلك، توسيع نطاق حركة المواصلات العامة داخل وبين المدن. والسماح بعقود زواج مدني تعقد في إسرائيل، بدلا من

الحكومة، الخامسة لبنيامين نتنياهو، التي كان من المفترض أن تتشكل بعد انتخابات نيسان، كانت تحظى بأغلبية حاسمة، ترتكز على ٦٥ مقعدا، ولكن ما ثبت لاحقا، أنه ائتلاف مليء بالصراعات، إذ لم يكف حزب «الليكود «حصوله على ٣٥ مقعدا، لأنه وجد أمامه خمس كتل برلمانية، كل واحدة منها قادرة على حسم مصير الحكومة. وهذا ما جرى.

عقدها في الخارج بتكلفة عالية، ثم تعترف بها إسرائيل بموجب قانون خاص. ولكنها تبقى خارج اعتراف المؤسسة الدينية، وغيرها من القضايا.

قضية تجنيد «الحريديم»

هذه قضية قائمة، على الأقل منذ ٣ عقود، بعد أن بات شبان الحريديم يشكلون أكثر من ١٨٪ من إجمالي الشبان اليهود قبل سنوات، واليوم يجري الحديث عن ٢٥٪. يضاف إلى هذا، أن نسبة الحريديم في السنوات الأخيرة، تشكل ٣٠٪ من المواليد في إسرائيل. وهذا مثبت في أعداد الصف الأول الابتدائي المسجلين كحريديم.

والقضية المتخفية من خلف المطالبة بتجنيد الحريديم، هو اعتقاد المؤسسة الحاكمة، أن خروج الحريديم إلى الجيش، سيعني خروجهم من مجتمعاتهم المنغلقة على نفسها، ومن هناك ستكون الطريق قصيرة، نحو انخراطهم في المجتمع بشكل طبيعي كسائر الشرائح. فمن ناحية الرؤية الإسرائيلية، فإن الحريديم هم جمهور حسب عقلية اقتصاد السوق، لا يعمل ولا ينتج، ولا يستهلك بروح العصر. وفوق كل هذا، لا يخدم في الجيش، ويعتاش على مخصصات اجتماعية. وكلما ارتفعت نسبته من بين السكان، زاد عبئه على الخزينة العامة وعلى الاقتصاد. إذ إن كل التقارير والأبحاث الاقتصادية، تقول إن نمط حياتهم هذا، يؤثر سلبا على وتيرة النمو الاقتصادي، وهذا يتزايد.

وحسب الاحصائيات الرسمية والبحثية، فإن نسبة الرجال الحريديم الذي ينخرطون في سوق العمل، في حدود ٥٠٪ و٦٢٪ للنساء في جيل العمل، بدلا من حوالي ٨٠٪ بالمعدل العام للرجال، و٧٢٪ للنساء.

ويدرك كبار حاخامات الحريديم، النية من تجنيد الحريديم، ولهذا فإنهم يقاومونها. والمقاومة بالذات لدى الحريديم الأشكناز.

وأمام هذه التعقيدات، فمن الصعب رؤية أن إعادة الانتخابات ستكون نتيجتها قادرة على تجاوز نقاط الصدام هذه، ولربما سيكون ائتلاف موقت قادر على تأجيل الأزمة ودحرجتها إلى سنوات مقبلة، ولكن حينها سيكون حجم الأزمة أكبر.

انتخابات ٢٠١٩ وتعقيدات سلطوية جدية

حسب نتائج نيسان ٢٠١٩، ولأول مرة منذ انتخابات العام ١٩٩٦، بات في الكنيست قائمتان تحتلان أكثر من نصف مقاعد الكنيست، ٧٠ مقعدا، مناصفة بين «الليكود» وتحالف «أزرق أبيض»، ثم ٩ كتل برلمانية تتراوح قوتهما ما بين ٨ إلى ٤ مقاعد. ولكن شكل التحالفات، والصراعات في بعض الأحزاب، تؤكد أن الكنيست ما زال بعيدا عن الاستقرار السياسي، خصوصا وأن الحكومة، الخامسة لبنيامين نتنياهو، التي كان من المفترض أن تتشكل بعد انتخابات نيسان، كانت تحظى بأغلبية حاسمة، ترتكز على ٦٥ مقعدا، ولكن ما ثبت لاحقا، أنه ائتلاف مليء بالصراعات، إذ لم يكف حزب «الليكود «حصوله على ٣٥ مقعدا، لأنه وجد أمامه خمس كتل برلمانية، كل واحدة منها قادرة على حسم مصير الحكومة. وهذا ما جرى.

وكان لهبوط نسبة التصويت، المفاجئة، في انتخابات نيسان ٢٠١٩، تأثير على شكل توزيع المقاعد البرلمانية. إذ هبطت نسبة التصويت من ٧٢,٣٥٪ في العام ٢٠١٥، إلى ٦٨,٤٥٪، في الانتخابات الأخيرة، وهذا خلافا لكل التوقعات، التي توقعت ارتفاع نسبة التصويت إلى ما يتجاوز ٧٣٪.

وكان التراجع الأكبر بين العرب الذين هبطت نسبة التصويت بينهم من ٦٢٪ في العام ٢٠١٥، إلى ٥٣٪ في انتخابات نيسان ٢٠١٩. وهذا التراجع ساهم بنسبة ١,٥٪ من أصل تراجع عام بنسبة ٤٪. في حين أن نسبة التصويت بين اليهود بشكل عام، هبطت من ٧٤٪ في العام ٢٠١٥، إلى ٧١٪ في انتخابات ٢٠١٩.

ولكن يشار، إلى أن ١١٪ من المسجلين في سجل الناخبين، هم في عداد المهاجرين، أو المقيمين بشكل دائم خارج البلاد، ولا يشاركون في التصويت. وحسب التقديرات، فإن النسبة بين اليهود حوالي ١٢٪، بينما بين العرب في حدود ٥٪ إلى ٦٪ من

بينهم آلاف الطلاب الذين يدرسون خارج البلاد.

ومن باب التوثيق نذكر أن انتخابات نيسان أسفرت عن حصول حزب الليكود على ٣٥ مقعدا، ومثلها لتحالف «أزرق ابيض»، الذي يتزعمه ثلاثة رؤساء سابقين لأركان الجيش، ورئيس حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) يائير لبيد.

فيما حصلت قائمتا «الحريديم» «شاس» و«يهدوت هتوراة» على ٨ مقاعد لكل منهما. وحلت في المكان الخامس من حيث عدد الأصوات، قائمة «الجبهة الديمقراطية– العربية للتغيير» وحصلت على ٦ مقاعد. وكان نفس عدد المقاعد لحزب «العمل». فيما حصل حزب «يسرائيل بيتينو» على ٥ مقاعد، ومثلها لـ «اتحاد أحزاب اليمين»، كما حصل على ٤ مقاعد، كل من حزب «ميرتس»، وقائمة «العربية الموحدة– التجمع الوطني»، والتسلسل هنا بحسب عدد الأصوات.

ومن المفترض أن تلعب نسبة التصويت في انتخابات أيلول ٢٠١٩، دورا في توزيع المقاعد. وسيكون من الصعب تقديرها، لأن هناك احتمالان: الأول أن يرى الجمهور الذي امتنع عن التصويت بدافع اليأس من احتمال التغيير، بأن هناك فرصة بالفعل. وأيضا أن يرى الجمهور المنافس على وجه إسرائيل، أن عليه أن يشارك في الحسم لصالح هذا المعسكر أو ذاك. خاصة في مجال الصراع العلماني الديني.

كذلك تأثرت نتائج نيسان ٢٠١٩، من تفكك ثلاثة تحالفات كبيرة كانت في ٢٠١٥. وتبين من النتائج أن الجمهور بشكل عام، اليهودي والعربي، يفضل التصويت للتكتلات الكبيرة. ولهذا رأينا أن الجمهور عاقب ثلاثة تكتلات كانت قد تشكلت قبيل انتخابات ٢٠١٥ أو قبلها، ولكنها تم حلّها قبل الانتخابات.

وأول هذه التحالفات كان تحالف «المعسكر الصهيوني» الذي ضم حزب «العمل» وحزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، وحصل في ٢٠١٥ على ٢٤ مقعدا، وكان الكتلة الثانية البرلمانية. إلا أن هذا التحالف انهار في استطلاعات الرأي، منذ السنة الثانية لتلك الانتخابات، حتى وصل في خريف العام ٢٠١٨، إلى ما بين ١٢ وحتى ١٤ مقعدا.

واعتقد رئيس حزب «العمل» آفي غباي، مدعوما من بعض شخصيات الحزب، أن هذا التحالف لا يثمر شيئا، وأن «الحركة» ليست حزبا، بل هي شخص تسيبي ليفني، ورأى أن فك التحالف سيحقق نتيجة أفضل للحزب، إلا أنه واصل الانهيار في استطلاعات الرأي، حتى حصل في الانتخابات على ٦ مقاعد، وهي أدنى نتيجة يحصل عليها هذا الحزب المؤسس لإسرائيل، فحتى استطلاعات الرأي لم تتوقع هذا الانهيار، وبات حزب «العمل» في المرتبة السادسة من حيث عدد الأصوات.

والتحالف الثاني، كان تحالف أحزاب المستوطنين، «البيت اليهودي». فبشكل مفاجئ، اعتقد «نجما» التحالف وزير التعليم نفتالي بينيت، ووزيرة القضاء أييليت شكيد، أن قوة هذا التحالف الذي كان له ٨ مقاعد في انتخابات ٢٠١٥، وتوقعت له استطلاعات الرأي الحصول على أكثر من ١١ مقعدا، أنهما القوة الأساسية لهذا التحالف، وأرادا سيطرة أكبر عليه، لذا أعلنا في مطلع كانون الأول ٢٠١٨، عن انشقاقهما، وتشكيل حزب «اليمين الجديد».

إلا أن حزب «هئيحود هليئيومي» (الاتحاد القومي)، الشريك في تحالف البيت اليهودي، بنى تحالفا جديدا مع حزب «البيت اليهودي»، وهو الاسم الجديد لحزب «المفدال» التاريخي. وبدا في الاستعدادات للانتخابات أن هذا التحالف ضعيف، وأن القوة ما تزال لدى المنشقين.

فتدخل بنيامين نتنياهو شخصيا في تركيبة هذا التحالف، كي يضموا إليهم حزب «عوتسما يهوديت»، وهو الحزب المنبثق عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة في الكثير من دول العالم، من بينها إسرائيل شكليا، وأيضا الولايات المتحدة الأميركية. لأنه حسب التقديرات، فإن قوة هذا الحزب العنصري المتطرف تقدر بما بين ٧٠ الفا إلى ٨٠ ألف صوت.

وكانت ذريعة نتنياهو أنه لا يريد حرق أصوات في معسكر اليمين الاستيطاني. ولكنه واجه حملة انتقادات واسعة النطاق، على ضغطه لضم هذه الحركة المنبثقة عن حركة إرهابية لضمان دخولها إلى الكنيست. وقد أطلق على هذا التحالف «اتحاد أحزاب اليمين».

إلا أن النتيجة كانت مفاجئة حتى لمعاهد الاستطلاع، فتحالف «اتحاد أحزاب اليمين» حقق ٥ مقاعد. بينما حزب «اليمين الجديد» بزعامة نفتالي بينيت وأييليت شكيد، لامس نسبة الحسم ولم يجتزها؛ إذ حصل على نسبة ٣,١٤٪ في حين أن نسبة الحسم ٣,٢٥٪. وكان ينقص هذه القائمة ١٤٠٠ صوت، بعد أن حققت أكثر من ١٣٨ ألف صوت.

ولكن من أسباب هذا، هو أيضا تمدد حزب الليكود في المستوطنات، بقدر أكبر مما سبق، كما تدل على ذلك، نتائج الانتخابات الرسمية.

أما التحالف الثالث الذي تفكك، فهو في القطب الآخر للحلبة السياسية؛ القائمة المشتركة التي تشكلت في انتخابات ٢٠١٥، وحصلت على ١٣ مقعدا، وضمت أربعة أحزاب، وهي «الجبهة

إعادة الانتخابات لم تلغ القضايا الساخنة التي ظهرت فور ظهور النتائج، فعدا قضية تجنيد الحريديم، التي استعرضناها، هناك الملف الساخن، الذي يحاول نتنياهو تمريره، وهو ضرب صلاحيات المحكمة العليا. والملف الثاني، الذي سيكون على رأس جدول أعمال حكومة يمين استيطاني جديدة، هو مشروع ضم الضفة أو أجزاء منها بقصد ضم المستوطنات.

الديمقراطية للسلام والمساواة»، التي في صلبها الحزب الشيوعي. والحركة الإسلامية (التيار الجنوبي). وحزب «التجمع الوطني الديمقراطي»، والحركة العربية للتغيير الذي يرأسها مؤسسها منذ العام ١٩٩٦، د. أحمد طيبي.

ولم تنفع كل المحاولات لرأب الصدع، حتى الساعات الأخيرة قبل تقديم قوائم الانتخابات للجنة الانتخابات المركزية. وعلى هذا الأساس تم خوض الانتخابات في قائمتين، الأول تحالف يضم «الحركة الإسلامية والتجمع الوطني» الذي تشكل قبل أكثر من أسبوع من موعد تقديم القوائم. والتحالف الثاني ضم «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» و«الحركة العربية للتغيير»، وهو تحالف استكمل في الساعات القليلة الأخيرة، قبل إغلاق تقديم القوائم.

وحصل تحالف «الجبهة– التغيير» على ٦ مقاعد، منها ٤ مقاعد للجبهة، و٢ للتغيير. فيما حصل التحالف الآخر على ٤ مقاعد، مناصفة بين الحركة الإسلامية والتجمع الوطني الديمقراطي. بمعنى خسارة ثلاثة مقاعد، من القوة المجتمعة التي كانت في ٢٠١٥.

ولكن فور حل الكنيست، بدأ حراك لمحاولة إصلاح ما جرى في انتخابات نيسان، إذ باشرت الأحزاب التي كانت تشكل القائمة المشتركة باتصالات لإعادة بناء القائمة من جديد، والعمل على رفع نسبة التصويت بين العرب.

في حين علت أصوات في حزبي «ميرتس» و«العمل» لخوض الانتخابات في قائمة مشتركة. كذلك باشر الوزير السابق نفتالي بينيت، الذي تلقى الضربة الأشد بعد انشقاقه عن تحالف «البيت اليهودي»، في السعي لإعادة بناء تحالف يميني استيطاني يعيده إلى الكنيست.

وفي حال نجحت مساعي بناء التحالفات من جديد، فمن شأنها أن تنعكس على نتائج الانتخابات العامة، في أيلول ٢٠١٩، وتغير بشكل ملحوظ التركيبة التي شهدناها بعد نيسان ٢٠١٩.

ولكن يبقى السؤال، ما إذا نتنياهو سيحقق أغلبية لشركائه، والسؤال الأهم من ناحيته، هو مدى وزن حزب "يسرائيل بيتينو" وزعيمه ليبرمان في هذا التحالف.

ولكن إعادة الانتخابات لم تلغ القضايا الساخنة التي ظهرت فور ظهور النتائج، فعدا قضية تجنيد الحريديم، التي استعرضناها، هناك الملف الساخن، الذي يحاول نتنياهو تمريره، وهو ضرب صلاحيات المحكمة العليا. والملف الثاني، الذي سيكون على رأس جدول أعمال حكومة يمين استيطاني جديدة، هو مشروع ضم الضفة أو أجزاء منها بقصد ضم المستوطنات. فهذا أمر يشهد هو أيضا تعقيدات وخلافات داخل مؤيديه.

ضرب صلاحيات المحكمة العليا

الملف الساخن في اليوم التالي لظهور النتائج، وحسم أن بنيامين نتنياهو هو الشخص الأوحد الذي سيكون بالإمكان تكليفه لتشكيل الحكومة المقبلة، هي السعي لسحب صلاحية المحكمة العليا في نقض القوانين وإلغائها، وإلغاء قرارات صادرة عن الكنيست والحكومة.

وعلى الرغم من أن هذا مطلب ليس جديدا، بل هو قائم منذ سنوات ليست قليلة، وخصوصا في ظل حكومات نتنياهو الثلاث الأخيرة، إلا أنه بعد الانتخابات أخذ منحى آخر؛ إذ رافقه مطلب سن قانون أو تعديل قانون الحصانة البرلمانية، كي يكون نتنياهو حصينا في وجه المحاكم، وأن لا تجري محاكمته في قضايا الفساد التي تلاحقه.

وظهر أن الائتلاف الذي كان مرشحا لتشكيل الحكومة، وفشل، كان تقريبا موحدا حول سن قانون يلغي صلاحيات المحكمة العليا بشأن القوانين، فيما كان خلاف هامشي بشأن حصانة نتنياهو أمام الحكومة، وبالذات من شخصيات في الليكود أعربت عن تحفظها من تعديل القانون كي يحمي نتنياهو من المحاكمة.

والسعي لضرب صلاحيات المحكمة العليا، في ما يخص

وأول معالم التصادم، أن كتلة "يهدوت هتوراة" تريد قانون التغلب على صلاحيات المحكمة العليا، كي يكون متاحا لها سن قانون آخر للتجنيد العسكري، بشكل يضمن إعفاء شبانها، الذين يرفضون الخدمة العسكرية لأسباب دينية، على الرغم من مواقفهم اليمينية المتزمتة. وهذا ما يعترض عليه ليبرمان بالذات.

قدرتها على إلغاء قوانين وقرارات حكومة وكنيست، قائم منذ سنوات طوال، وحتى قبل عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩. إلا أن نتنياهو أعطى دفعة لهذه المحاولات، وبشكل خاص في الحكومتين السابقتين. وتصاعدت المحاولات في الولاية البرلمانية الـ ٢٠، قبل السابقة؛ إذ ظهرت مبادرة لتعديل قانون الكنيست، بإضافة فقرة، اصطلح على تسميتها بـ "فقرة التغلب".

بمعنى أن يكون بمقدور الكنيست سن قانون ألغته المحكمة بأغلبية عدد أعضاء الكنيست؛ بمعنى ليس أغلبية الحاضرين في الهيئة العامة. وحول هذه الأغلبية هناك خلاف، فاليمين الاستيطاني يريد أغلبية ٦١ نائبا، من أصل ١٢٠ نائبا، ولكن هناك أصوات تنادي بأن تكون الأغلبية إما بـ ٧٠ نائبا، أو حتى ٨٠ نائبا. بموجب اقتراحات ظهرت في وسائل الإعلام.

كما يقترح نتنياهو سن قانون مشابه للقانون البريطاني، الذي لا يجيز للمحكمة العليا نقض قوانين يقرّها الكنيست، بل يتيح للمحكمة أن تبدي رأيها في القانون، مثل، إذا كان مناسبا أم لا. إلا أن معارضي هذه الفكرة، يقولون إن في بريطانيا دستور واضح، وهذا غير قائم في إسرائيل، كما أن في بريطانيا، هيئتان تشريعيتان، بقصد البرلمان، ومجلس الشيوخ؛ ما يعني أن القانون يمر في عدة مراحل، ووفق قيود يحددها الدستور.

وحسب تقارير سابقة، فإن المستوى المهني في وزارة القضاء، ومعهم المستشار القضائي للحكومة أفيحاي مندلبليت، عارضوا سلسلة مشاريع القوانين التي طرحت في الولاية البرلمانية الـ ٢٠ التي انتهت بانتخابات نيسان ٢٠١٩، والتي من المتوقع أن يعاد طرحها من نواب الائتلاف في الولاية البرلمانية الجديدة بعد انتخابات أيلول ٢٠١٩، وهي مشاريع قوانين من شأنها أن تقوض صلاحيات المحكمة العليا، وتلغي صلاحياتها واستقلاليتها، وعمليا إلغاء الديمقراطية وحقوق الإنسان في إسرائيل.

كما يعترض المستوى المهني في وزارة القضاء، بالذات على القانون البريطاني، ويقول مسؤولون كبار في الوزارة، إن ثقافة الحكم والتشريع في بريطانيا تختلف كليا عما هو قائم في إسرائيل، التي ليس لديها دستور مكتوب، كما هو قائم في بريطانيا. كما أنه يكفي أن تقول المحكمة البريطانية العليا أو الجمهور، إن القانون ليس مناسبا، حتى يتم إلغاؤه، أو التراجع عن تشريعه. أما في إسرائيل، وفي تركيبة الكنيست في الولاية البرلمانية التي أفرزتها انتخابات نيسان ٢٠١٩، وحتى المتوقع

نتنياهو: الارتهان لليمين الديني الاستيطاني.

ولكن الأمر الملح لشخص نتنياهو، هو أنه يريد الإسراع بسن فقرة التغلب، كي لا تعترض المحكمة العليا مستقبلا، على قرار الكنيست، بمنح نتنياهو الحصانة البرلمانية، وعدم مثوله للمحاكمة في قضايا فساد، طالما هو في منصبه.

في انتخابات أيلول ٢٠١٩، فإنه في اللحظة التي تعتقد فيها المحكمة العليا أن القانون ليس دستوريا، فإن الكنيست (في حال أقر القانون البريطاني) لن يتنازل، وبسبب هذا فإن كتاب القوانين سيمتلئ بقوانين ليست دستورية ولا مناسبة.

ولاحقا، عرض المستشار مندلبليت صيغة "حل وسط"، وبموجبه، تستطيع المحكمة العليا نقض قانون فقط من خلال هيئة تضم ٩ قضاة في المحكمة، وأن يكون نقض القانون بأغلبية ٦ قضاة على الأقل من القضاة الـ ٩. وأن الكنيست بمقدوره سن القانون مجددا، ولكن بأغلبية لا تقل عن ٧٠ نائبا. وهذا ما رفضه نتنياهو، وقال إنه إذا أراد التساهل، فإنه يشترط أن يكون قرار المحكمة ساريا، فقط إذا وافق على إلغاء القانون جميع قضاة المحكمة العليا الـ ١٥، لإدراك نتنياهو أن حالة كهذه مستحيلة في تركيبة المحكمة العليا حاليا.

كما تعارض رئيسة المحكمة العليا استر حيوت، مشروع القانون الذي يسعى له نتنياهو، وقالت في خطاب سابق لها، "كوننا نريد التفاخر، وبحق، أمام العالم، بأننا الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، فعلينا أن نتذكر أن أحد الضمانات الضرورية لهذا، هو الحفاظ على جهاز قضائي مستقبل، ومهني، وليس مرتبطا بأي جهة، ويقوم بمراقبة الحكم، ويدافع عن المبادئ الأساس لنظام الحكم".

وعلى الرغم من التوافق الحاصل في ائتلاف حكومة نتنياهو الذي كان مرشحا لتشكيل الحكومة بعد انتخابات نيسان، وأيضا بعد انتخابات أيلول، يقول المحلل في صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية حجاي عميت، في مقال مطول له، حول تعقيدات الائتلاف حول هذه القضية، إن فقرة التغلب هي ورقة اللعب في المفاوضات لتشكيل الحكومة المقبلة، وبلورة الاتفاقيات بين الأحزاب.

ووصف عميت الفقرة أنها "الجوكر" الذي سيكون بيد كل واحد من الأحزاب المشاركة. إذ إن كل حزب يريد هذا التعديل القانوني لصالحه، ولكن في مرحلة ما من الممكن أن يكون هذا القانون ضربة مرتدة لغالبية الأحزاب المشاركة، خصوصا تلك التي تريد القانون لاحتياجات تغليب قوانين ذات طابع ديني، مثل الأحزاب الدينية، وأحزاب علمانية، تريد القانون لغايات سياسية، ولكنه قد يلعب ضدها في قضايا الإكراه الديني.

وحسب عميت، فكل حزب يريد هذا القانون لشؤونه. والتناقض الأكبر يبرز بين كتلتي "شاس" و"يهدوت هتوراة" اللتين تمثلان جمهور الحريديم، وبين حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان. وأول معالم التصادم، أن كتلة "يهدوت هتوراة" تريد قانون التغلب على صلاحيات المحكمة العليا، كي يكون متاحا لها سن قانون آخر للتجنيد العسكري، بشكل يضمن إعفاء شبانها، الذين يرفضون الخدمة العسكرية لأسباب دينية، على الرغم من مواقفهم اليمينية المتزمتة. وهذا ما يعترض عليه ليبرمان بالذات.

وبناء عليه، فإن ليبرمان يطالب بسن قانون التغلب على صلاحيات المحكمة، ولكن باستثناء قانون التجنيد العسكري. وعلى الرغم من هذا، وحسب عميت، فإن حزب "يسرائيل بيتينو" يتجاهل الجوانب السلبية من ناحيته، لمسألة قانون التغلب على صلاحيات المحكمة العليا، إذ سيكون من الصعب عليه الاعتراض على قوانين تفرض الإكراه الديني، ومنها قوانين تشكل ضائقة لجمهور المهاجرين الجدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وأيضا في ما يتعلق باستيراد اللحوم غير الحلال حسب الشريعة اليهودية.

ويقول عميت، إنه في خلطة المصالح الضيقة، وقصيرة المدى لأحزاب الائتلاف المفترضة، يخيل أن لا حزب من هذه الأحزاب يستوعب قوة الورقة التي يمسك بها. هم لا يستوعبون واقعا فيه ائتلاف حاكم، يستند على أغلبية يمينية ومتدينة، أن تنقلب عليهم مبادرة التغلب على صلاحيات المحكمة العليا، ليتعرضوا لاحقا لانتقام من جمهور مصوتيهم، بسبب هذا القانون، الذي قد يكون ضربة مرتدة على هذا الحزب أو ذاك.

ولكن الأمر الملح لشخص نتنياهو، هو أنه يريد الإسراع بسن فقرة التغلب، كي لا تعترض المحكمة العليا مستقبلا، على قرار الكنيست، بمنح نتنياهو الحصانة البرلمانية، وعدم مثوله للمحاكمة في قضايا فساد، طالما هو في منصبه.

فحسب القانون القائم منذ العام ٢٠٠٣، فإن عضو الكنيست

أفرزت نتائج انتخابات نيسان ٢٠١٩، وجود غالبية "ساحقة" تؤيد فرض ما تسمى "السيادة الإسرائيلية" على المستوطنات، أو حتى هناك من يطالب بفرضها على الضفة. وكما يبدو فإن هذه الغالبية ستحافظ على ذاتها أيضا بعد انتخابات أيلول ٢٠١٩، بحسب استطلاعات الرأي.

ليس حصينا أمام المحكمة في حال تقرر تقديمه للمحاكمة، إلا إذا طلب تفعيل الحصانة البرلمانية من الكنيست، وأقرت ذلك اللجنة الإدارية "لجنة الكنيست"، ومن ثم الهيئة العامة. ولكن في حال كهذه، فهناك احتمال أن تلغي المحكمة قرار الكنيست، إذا ما رأت أن هذا يتعارض مع نظام الحكم السليم.

وبناء عليه، من ناحية نتنياهو وشركائه في الحكم، فإن ضمان "فقرة التغلب" ستمنع لاحقا المحكمة من الاعتراض على قرار حصانة نتنياهو.

ويشار هنا، إلى أن كل المؤشرات باتت تدل على أن قرارا نهائيا بشأن تقديم نتنياهو للمحاكمة، لن يكون قبل الربع الأخير من العام المقبل ٢٠٢٠، إذ إنه تم تأجيل جلسة "استماع" المستشار القضائي الحكومة لمحامي الدفاع عن نتنياهو، في ردهم على قراره المبدئي بتوجيه لوائح اتهام بالفساد ضد موكلهم، إلى شهر تشرين الأول، بدلا من تموز ٢٠١٩. ولكن بعد حل الكنيست، وقرار الذهاب إلى انتخابات في شهر أيلول، فمن المتوقع تأجيل جلسة الاستماع لثلاثة أشهر أخرى، بحجة أن نتنياهو لن يكون بمقدوره التفرغ للتباحث مع طاقم الدفاع، قبل جلسة الاستماع.

وحسب القانون الإسرائيلي، فإن جلسة الاستماع، قبل القرار النهائي بشأن تقديم لوائح الاتهام، تخص منتخبي الجمهور وكبار المسؤولين في الجهاز الحاكم. وحسب الأنظمة فإن المستشار سيعود ويفحص ادعاءات محامي الدفاع، وهذا أمر قد يستغرق أشهرا عديدة، إلى حين يصدر القرار النهائي، وأحيانا تمتد الفترة لأكثر من عام، كما كان في حالة أفيغدور ليبرمان، وفي نهاية المطاف تم تقديم لائحة اتهام تفاهة بحقه، تتعلق بخروقات إدارية، لم يتم تجريمه فيها، بعد أن كان متهما بتبييض الملايين والحصول على ملايين الدولارات عن طريق شركات وهمية.

وعلى أساس هذه التجربة، فإن القرار النهائي بشأن تقديم نتنياهو للمحاكمة، وبأي مستوى اتهامات، لن يكون قبل الربع الأخير من العام المقبل ٢٠٢٠، لتبدأ المعركة على حصانة نتنياهو أمام المحاكم، في حال تم تقديم لائحة اتهام ضده.

مشروع ضم المستوطنات

أفرزت نتائج انتخابات نيسان ٢٠١٩، وجود غالبية "ساحقة" تؤيد فرض ما تسمى "السيادة الإسرائيلية" على المستوطنات، أو حتى هناك من يطالب بفرضها على الضفة. وكما يبدو فإن هذه الغالبية ستحافظ على ذاتها أيضا بعد انتخابات أيلول ٢٠١٩، بحسب استطلاعات الرأي. وهو موقف إجماع في الأحزاب المرشحة للانضمام لائتلاف حكومة نتنياهو الجديدة، من أحزاب اليمين الاستيطاني والحريديم.

وتنضم لهذا الموقف أكبر كتلة منافسة لليكود، "أزرق أبيض"، التي ذكرت ضمنا في برنامجها السياسي الانتخابي، أنها تؤيد وتسعى لفرض "السيادة"، من خلال عبارة، "سنعزز الكتل الاستيطانية ونتيح إمكانية الحياة الطبيعية في أي مكان يعيش فيه إسرائيليون".

إذ جاء في البند الذي يتطرق إلى الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ما يلي: "يتعين على إسرائيل، القوة الأكبر في المنطقة، تولّي دفة القيادة. كجزء من مفهوم الأمن القائل بأن القوة منوطة بالقدرة على التحكّم بالسيرورات، سنعمل من أجل بلورة واقع جديد يثبّت الأغلبية اليهودية في إسرائيل ويكرس الهوية اليهودية لدولة إسرائيل". "سنعزز الكتل الاستيطانية ونتيح إمكانية الحياة الطبيعية في أي مكان يعيش فيه إسرائيليون". "ستكون منطقة غور الأردن الحدّ الأمني الشرقي لدولة إسرائيل. ستكون القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية. بهدي هذه المبادئ، سنبحث في خطة السلام التي سيعرضها الرئيس دونالد ترامب، عند طرحها".

ولكن هذا لا يعني أنه سيكون بقدرة الحكومة الجديدة الشروع فورا في سن قانون يفرض "السيادة" على المستوطنات والكتل الاستيطانية، أو الضفة. إذ إن الحكومة ستفضل الإعلان كليا عن مخطط البيت الأبيض، المسمى "صفقة القرن"، والذي حسب منشورات عديدة على مدى عامين، يتضمن ضم المستوطنات "للسيادة الإسرائيلية".

وحسب الفرضيات القائمة، فإن حكومة نتنياهو الجديدة، ستنتظر الإعلان عن الصفقة، وحالا ستشرع في ترتيب

قانون يضمن فرض "السيادة" على المستوطنات، وأيضا على المستوطنين، بمعنى أن يكون المستوطنون في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الكبرى، ضمن "القانون الإسرائيلي".

وفي حال كانت هذه الفرضية صحيحة، فإن الحكومة الجديدة، سيكون أمامها أقل من عام، حتى الانتخابات الرئاسية الأميركية في خريف ٢٠٢٠. إذ إنها ستستغل وجود دونالد ترامب، على رأس البيت الأبيض، تحسبا لخسارته الانتخابات.

ولكن من ناحية أخرى، فمن المتوقع أن يدور جدل صاخب حول مشروع قانون كهذا في داخل الحكومة، لأن النقاش سيدور حول مفهوم "الكتل الاستيطانية"، وأيضا مصير المستوطنات الصغيرة الواقع شرقي جدار الاحتلال في الضفة، بما فيها المستوطنات في غور الأردن.

ولا يبدو أن الحكومة الإسرائيلية، ستأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الرافضة في العالم، وخصوصا في الاتحاد الأوروبي، طالما ترى نفسها مدعومة بقرار كهذا من الإدارة الأميركية. إذ إن إسرائيل ترى بقراري إدارة ترامب المتعلقين بالقدس والجولان المحتلين، مقدمة للاعتراف بضم المستوطنات إلى "السيادة الإسرائيلية".

في السنوات الأخيرة، أقدمت حكومات إسرائيل الثلاث الماضية برئاسة بنيامين نتنياهو، على سن سلسلة من القوانين التي اصطلح على تسميتها "قوانين الضم الزاحف". فمثلا في فترة حكومته الثانية ٢٠٠٩– ٢٠١٣، جرى تحويل الكلية الأكاديمية في مستوطنة اريئيل إلى جامعة إسرائيلية رسمية. وفي الولاية البرلمانية الـ ٢٠ الماضية، تم سن قانون آخر، يقضي بجعل هذه الجامعة الاستيطانية، واحدة من الجامعات الإسرائيلية الخاضعة مباشرة لمجلس التعليم الإسرائيلي العالي.

وحينما نتكلم عن "ضم المستوطنات"، فلا يخطر على بال أحد، أن المستوطنات فعلا خارج نطاق القانون الإسرائيلي، بل كل ما فيها من إدارة وميزانيات، تابعة مباشرة للحكومة الإسرائيلية، باستثناء قوانين الأراضي والبناء، الخاضعة لوزارة الأمن (الدفاع) الإسرائيلية.

ولكن في الولاية البرلمانية الـ ٢٠، شهدنا قفزة كبيرة في قوانين الضم الزاحف، حسب ما يدل على هذا، مشروع رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار". ويجري الحديث عن سن قوانين في الكنيست، تسري مباشرة على الضفة الفلسطينية المحتلة، بشكل يخالف القانون الدولي، في ما يتعلق بمنطقة واقعة تحت الاحتلال.

فقد أقر الكنيست ٩ قوانين في إطار الضم الزاحف، أخطرها، ما يسمى بـ قانون "التسوية" لنهب الأراضي بملكية خاصة في الضفة المحتلة. الذي يجيز لحكومة الاحتلال مصادرة كل الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة، كان المستوطنون قد استولوا عليها في سنوات سابقة، وأقاموا عليها مستوطنات وبؤرا استيطانية.

قانون يهدف لمنع فلسطينيي الضفة من رفع دعاوى مباشرة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية. وهو "يمنح" صلاحية لمحكمة مدنية بالنظر في قرارات الحكم العسكري في الضفة، وهي من صلاحيات المحكمة العليا، التي بموجب القانون الإسرائيلي، تعالج أيضا قرارات الحكم العسكري، في حال تم التوجه إليها بهذا الشأن.

قانون يرفع مكانة المحاكم العسكرية. ومن مخاطر القانون: يجعل قرارات المحاكم العسكرية معتمدة في القضاء المدني الإسرائيلي لرفع دعاوى تعويضات استنادا لقرارات المحاكم العسكرية الاستبدادية. وثانيا، أن تشكل قرارات المحاكم العسكرية في قضايا معينة، نموذجا لفرض مثلها على الفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية (فلسطينيو ٤٨).

وقانون يفرض سريان صلاحيات مجلس التعليم العالي على الضفة المحتلة. يهدف إلى تغيير الوضع القائم، بشكل تصبح الجامعة في مستوطنة أريئيل، تابعة أيضا لمجلس التعليم الإسرائيلي، بدلا من لجنة خاصة بها، وهذا يُعد أحد قوانين الضم.

قانون لتجميد أموال من السلطة الفلسطينية موازية لحجم المخصصات التي تدفعها السلطة أو منظمة التحرير، للأسرى وعائلاتهم، وللأسرى المحررين، ولعائلات الشهداء.

قانون يمنح وزير الداخلية صلاحيات بسحب الإقامة الدائمة من أهالي القدس والجولان المحتلين، على خلفية تنفيذ عملية أو نشاط سياسي.

قانون يفرض كفالات مالية على عائلات الشهداء لغرض تنفيذ شروط إجراء الجنازات.

قانون يمنح المستوطنات ميزانيات تفضيلية أسوة بالبلدات في إسرائيل.

قانون يحظر منع تقديم خدمات تجارية وغيرها على أساس مكان السكن (يقصد المستوطنات).

ولكن ليس هذا وحده، بل إن أعضاء الكنيست من الائتلاف وأيضا من المعارضة (كتلة يوجد مستقبل) أدرجوا في الولاية الـ ٢٠، ٤٧ مشروع قانون تدخل في إطار الضم الزاحف،

ولكن غالبيتها الساحقة، تدعو إلى فرض ما تسمى "السيادة الإسرائيلية" على كتل استيطانية، أو على المستوطنين، وهذه كلها مشاريع قوانين، تدرج من جديد على جدول أعمال الكنيست في ولايته الـ ٢١ الجديدة.

القضية في تطرف الليكود

التعقيد الأكبر القائم في سيناريوهات الحكم في إسرائيل، نجده في التطرف الحاصل في حزب الليكود، الذي موضع نفسه تدريجيا في قلب اليمين الاستيطاني، وهو الآن يقوده. ما يعني أنه يحاصر ذاته، ولا يجد إمكانية أمامه لإعادة بناء شراكات في الحكومة مع الأحزاب الأخرى. فحزب الليكود كان شريكا لحزب العمل في خمس حكومات، ابتداء من العام ١٩٨٤، وآخرها بعد انتخابات ٢٠٠٩. وقبل هذا، قبل أن يتم تشكيل الليكود، على يد حزب "حيروت" فإن هذا الحزب انضم إلى حكومة وحدة بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ لفترة قصيرة.

والتحولات في الليكود، بدأت حينما قرر الحزب أن يذهب في أعقاب حزب "العمل"، في العام ١٩٩٦، ويتبع نظام الانتخابات الداخلية المفتوحة أمام الجمهور لاختيار رئيس الحزب وقائمة مرشحيه للانتخابات البرلمانية. ففي هذا النظام كان متاحا لكل شخص الانضمام للحزب لغرض التصويت الداخلي فقط، دون التزام دائم بخط الحزب. وكان هذا النمط وسيلة سهلة لتدفق مجموعات مستوطنين متطرفة من الضفة المحتلة، في محاولة للتأثير على الحزب من داخله.

وشهدنا في السنوات التالية محاولات عديدة للجم هذه الظاهرة، كانت آخرها في العام ٢٠٠٦، حينما بادر نتنياهو للجم تمدد قوى المستوطنين. ولكن لاحقا بدأ نتنياهو يرتكز على هذا المعسكر ليعزز مكانته، في الوقت الذي كان يتشدد ويتطرف في مواقفه، بناء على قناعات، ولكن أيضا لأنه رأى في هذا المنحى الفرصة الأقوى لتثبيت حكمه.

وكانت الذروة، تمهيدا لانتخابات ٢٠١٣، حينما بادر نتنياهو لتصفية شخصيات بارزة في الحزب، من التيار الايديولوجي العقائدي، ومنع ترشحها في أماكن مضمونة، فهذه الشخصيات كانت تلجم التطرف العنصري ومبادرات قوانين غاية في العنصرية،والحديث يجري عن شخصيات من رؤوفين رفلين، الذي بات رئيسا للدولة، ميخائيل إيتان، وبنيامين بيغين، ودان مريدور، وغيرهم.

وفي انتخابات ٢٠١٥، حاول نتنياهو تخفيف الضربة، وضم بيغين، كتعيين في قائمة الحزب، إلا أنه طوال الولاية البرلمانية الـ ٢٠، كان في الصفوف الخلفية، ووقف أكثر من مرة ضد موقف حكومته من قوانين عنصرية، وكان تارة يصوت ضدها، وتارة يغادر الهيئة العامة قبل التصويت، ولكنه أيد في الوقت ذاته قوانين كثيرة.

وعلى ضوء الوضع القائم، فمن الصعب رؤية تغيير جذري في الوضع القائم، في انتخابات أيلول ٢٠١٩.

ولكن في حال اضطر نتنياهو مستقبلا للتنحي ومغادرة الحكم، إما من خلال محاكمة، أو لأي سبب آخر، فإن هذا قد يخلق حالة صراعات داخلية في حزب الليكود، تعيد إليه صراعات القوى المختلفة، بين الشخصيات المتنافسة. فالقوة التي تمتع بها نتنياهو في السيطرة على حزبه، منعت ظهور شخصيات بذات المستوى من القوة، قادرة على فرض تماسك حزبي من حولها.

هوامش

- موقع لجنة الانتخابات الإسرائيلية المركزية للكنيست الـ ٢١ نتائج عامة
https://votes21.bechirot.gov.il/
- موقع لجنة الانتخابات الإسرائيلية المركزية للكنيست الـ ٢١ نتائج على مستوى البلدات
https://votes21.bechirot.gov.il/cityresults
- موقع لجنة الانتخابات الإسرائيلية المركزية للكنيست الـ ٢٠ نتائج عامة
https://www.votes20.gov.il/nationalresults
- موقع لجنة الانتخابات الإسرائيلية المركزية للكنيست الـ ٢٠ نتائج على مستوى البلدات
https://www.votes20.gov.il/cityresults
- باب إحصائيات السكان، في دائرة الإحصاء المركزية
https://www.cbs.gov.il/he/subjects/Pages/הייסולכוא.aspx
- شروط ليبرمان الخمسة
https://www.20il.co.il/%D7%9C%D7%99%D7%91%D7%A8%D7%9E%D7%9F-%D7%9E%D7%A6%D7%99%D7%92-5-%D7%94%D7%9E%D7%9E%D7%99%D7%9D-%D7%A9%D7%9C%D7%A0%D7%95/
- كتلة "اتحاد أحزاب اليمين" تطالب بفصل النساء عن الرجال في الجيش
https://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.7278119
- سموتريتش يعرض وجهته في وزارة القضاء
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5519441,00.html
- ردود فعل على تصريحات سموتريتس
https://news.walla.co.il/item/3239767
- نتنياهو يرد على سموتريتش
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5519631,00.html
https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5519779,00.html
- البرنامج السياسي لقائمة "أزرق أبيض"
https://www.haaretz.co.il/news/elections/1.6998942
- الترجمة العربية الكاملة لبرنامج "أزرق أبيض"
https://www.madarcenter.org/
- المشهد-الإسرائيلي/تقارير،-وثائق،-تغطيات-خاصة/٨١٣١-إسرائيل-هي-البيت-القومي-للشعب-اليهودي-دولة-قوية-ومزدهرة،-لكنها-مقسَّمة-ومتألمة.